
باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ 26-06-2019

اصدرت المحكمة الابتدائية بامانتوت مركز القاضي المقيم بشيشاوة وهي تبت في قضايا الأسرة في جلستها الطلوية الحكم الاتي نصه :

بين : السيدة

الساكنة ب :

وبين : السيد

الساكن بوار

محام بهيثة مراکش

بنوب تطالعلي التال



تم رقم : 194

تاريخ : 2019-06-26

عدد : 141

2019-16

الوقائع

مدعى عليه من جهة اخرى

بناء على المقال الافتتاحي للدعوى المقدم من قبل المدعية شخصيا ، والمسجل بكتابة ضبط هذه المحكمة بتاريخ 07-05-2019 والمؤدى عنه الرسم القضائي، والذي تعرض فيه لها متزوجة بالمدعى عليه لهما ثلاثة أبناء وهم _____ من ذلك بتاريخ 15-06-2000 والمزودة بتاريخ 05-06-2003 و _____ من ذلك بتاريخ 23-01-2007 ، وأنه منذ مدة وهما يتخبطان في مشاكل لا حصر لها جعلت استمرار العلاقة الزوجية مستحيلة بينهما ، لأجل ذلك تلتمس الحكم بطلاقها من المدعى عليه للاتفاق مع الحكم لها بحقوقها وحقوق الابناء كاملة

وأرقت مقالها بصورة من رسم ثبوت الزوجية مضمن بعدد 213 صحيفة 185 كلاس رقم 17 بتاريخ 22-07-2001 توثيق شيشاوة ورسم ولادة

وبناء على ادراج الملف بجلسة 12-06-2019 حضرتها المدعية وتخلت للادعى عليه وحضر عنه الاستاذ _____ ، وعن أسباب الطلاق صرحت انها تعلى مع الزوج وقه لا يعاملها بالمعروف وأنه سبق ان اعتقل بسبب اهمال الاسرة ولا يتفق عليها . وانضمت ان

المملكة المغربية
السلطة القضائية
محكمة الاستئناف
بمراكش
المحكمة الابتدائية
بامانتوت
مركز القاضي المقيم
بشيشاوة

قسم قضاء الأسرة

لهما ثلاثة أبناء تتابع دراستها وتسكن معها و يتجاوز من ثلثة عشر . كما

أضافت ان الزوج يعمل في مجال الفلاحة

وبناء على ادراج الملف بجلسة 19- 06- 2019 حضرتها المدعية كما حضر المدعى عليه

بجانبه الأستاذ ناصح عن الأستاذ صح الزوج ان اسباب الطلاق لا اسس لهم من

الصحة , وأضاف انه يعمل كسابق بهائم , وأضاف ان البنات عواطف تمكن رقة والنتها .

وأفادت الزوجة انها تتنازل عن مستحقاتها , عرضت محاولة الصلح دون جدوى. ولقي بالطف

ملتمس ممثل النيابة العامة الرامي إلى تطبيق للمواد من 81 إلى 86 و 94 إلى 97 من مدونة

الاسرة , فتقرر حجز القضية للمداولة لجلسة 26- 06- 2019

وبعد المداولة طبقا للقانون

في الشكل:

حيث قدم المقال مستوفيا لكافة الشروط الشكلية المتطلبية قانونا مما يتعين معه اعتباره

في الموضوع:

حيث ترمي المدعية من خلال طلبها الى الحكم بالتطليق للشقاق مع ترتيب الآثار القانونية عن ذلك

وحيث التمسّت النيابة العامة الحكم وفق مقتضيات المواد أعلاه :

حيث ان العلاقة الزوجية بين الطرفين ثابتة بموجب رسم للزواج الملغى به المشار إلى مراجعته

أعلاه

وحيث إن الثابت من وقائع النزاع كما هي معروضة لمام المحكمة أن الخلاف مستحکم بين

الطرفين، ذلك أن الزوجة تصر على طلب التطليق واستندت في طلبها على كون الزوج المدعى

بالتطليق لا يغامرها بالمعروف

وحيث إنه وعملا بمقتضيات المادة 82 من مدونة الأسرة فإن المحكمة حاولت إجراء تصلح بين

الطرفين لكن بدون جدوى بسبب تمسك الزوجة بطلبها

وحيث إنه في حالة تعذر الإصلاح واستمرار الشقاق بين الزوجين فإن المحكمة تثبت ذلك في

محضر وتحكم بالتطليق وبالمستحقات طبقا للمواد 83 و 84 و 85 من مدونة الأسرة مراعية في ذلك

مسؤولية كل من الزوجين عن سبب الفراق في تقدير ما يمكن أن تحكم به على المسؤول لفائدة

الزوج الآخر.

و حيث إن المدعية تنازلت عن مستحقاتها المترتبة عن التطليق وان تنزلها يعتبر تنزل عن حق مما

يتعين معه اعتباره

وحيث إن كل طلاق قضت به المحكمة فهو بائن إلا في حالتى الإيلاء وعدم الإنفاق(المادة 122 من

مدونة الأسرة).

وحيث إن المقررات القضائية الصادرة بالتطليق لا تكون قابلة لأي طعن في شقها القضائي بلهاء

العلاقة الزوجية(المادة 128 من مدونة الأسرة).



نسخة

حيث يتعين الإشهاد على كون المدعية غير حامل لا إبناء لهما ويتوجه ملخص الحكم بالتطليق للشقاق إلى ضابط الحالة المدنية لمحل ولادة الزوجين.

بالنسبة لمستحقات البننتين و المتترتبة عن التطليق:

حيث إن علاقة الأبوة بين المدعي والمدعى عليها والأبناء " ثابتة بموجب أقرار المدعى عليه

وحيث إن نفقة الأبناء تجب على أبيهم وتستمر إلى حين بلوغ الإبن من الرشد أو إتمامه الخامسة والعشرين من عمره إذا كان يتابع دراسته، و على البننت إلى حين وجوب نفقتها على زوجها لو توفرها على الكسب طبقا للمادة 198 من مدونة الأسرة.

وحيث إنه يراعى في تقدير النفقة، التوسط وحال الطرفين (الزوج كسب بحسب التثبيت من تصريحه) ومستوى الأسعار وعادات الإتفاق الفاعلة في الوسط المفروضة فيه النفقة شيشولة طبقا للمادة 189 من مدونة الأسرة، مما ارتأت معه المحكمة تحديد نفقة الإبناء بحسب منطوق الحكم لئلا و حيث إن المدعية باعتبارها الحاضنة، فإنها تستحق أجره على قيامها بتكاليف

ومصاريف الحضانة البننت والتي تقع على الملزم بنفقة الأولاد، وذلك استنادا إلى مقتضيات

المادة 167 من المدونة مما يتعين تحديدها بحسب منطوق الحكم لئلا

و حيث إن تكاليف سكن المحضون تعتبر مستقلة في تقديرها عن النفقة وأجرة الحضنة وغيرها، و

يتعين على الأب أن يهيئ لأولاده سكنا أو يؤدي المبلغ الذي تحدده المحكمة لكراته تطبيقا للمادة

168 من مدونة الأسرة مما ارتأت معه المحكمة تحديد تكاليف سكن المحضونين بحسب منطوق

الحكم ادناه، مع اعتبار نفقة الإبناء ومبلغ حضانتها وتكاليف سكنها سرية المفعول ابتداء من اليوم الموالي للتطليق إلى حين سقوط الفرض شرعا أو تعديله.

وحيث يتعين اسناد الحضانة البننتين **للأب** و **للأب** للمدعية المفارقة والإشهاد بكونها ليست حملا

و حيث إنه يتعين تمكين الأب المدعى من الزيارة البننتين المحضونتين كل يوم أحد من الساعة

القاسية صباحا إلى الساعة السادسة مساء مع التزامه بأخذ المحضونين من باب مسكن حضنتهم و

أن يرده إليه في كهل المكان بعد إنهاء كل زيارة.

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة علنيا وابتدائيا حضوريا و انتهائيا فيما يخص إنهاء العلاقة الزوجية وابتدائيا

في الباقي:

في الشكل : قبول الطلب

في الموضوع :

بتطليق المدعية **بنينا** من عصمة زوجها **بنينا** ، طلقة أولى باقنة للشقاق

وتحدد المستحقات المترتبة عن التطليق فيما يلي:

و بتسجيل تنازل المدعية عن مستحقاتها المترتبة عن التطليق

والحكم على المدعى عليه بأدائه لفائدة المدعية ومستحقات الإبناء **بنينا** و **بنينا** مبلغ ثلاثة مائة



